

# خارج الفقہ

۴

۱۵-۷-۹۴ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## الثانی - التساوی فی الدین

- الثانی - التساوی فی الدین
- ، فلا یقتل مسلم بکافر مع عدم اعتیاده قتل الکفار.

## لا فرق بين أصناف الكفار

- مسألة ١ لا فرق بين أصناف الكفار من الذمي و الحربى و المستأمن و غيره،
- و لو كان الكافر محرم القتل كالذمي و المعاهد يعزر لقتله، و يغرّم المسلم دية الذمي لهم.

## لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمة

- مسألة ٢ لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمة جاز الاقتصاص منه بعد رد فاضل ديته\*،
- وقيل إن ذلك حد لا قصاص، وهو ضعيف.
- \* و لو لم يطلب اولياء الدم القود و كان هذا المسلم موجبا لرفع الأمن العام فيجب على الحاكم قتله حدا و لو لم يكن مفسدا في الأرض فيجوز للحاكم أخذ دية المسلم عنه أو أخذ أربعة آلاف درهم بدل ثمانية مائة

## يقتل الذمي بالذمي

- مسألة ٣ يقتل الذمي بالذمي و بالذمية مع رد فاضل الدينة،
- و الذمية بالذمية و بالذمي من غير رد الفضل كالمسلمين، من غير فرق بين وحدة ملتهما و اختلافهما، فيقتل اليهودي بالنصراني و بالعكس و المجوسي بهما و بالعكس.

## لو قتل ذمی مسلماً عمداً

- مسألة ٤ لو قتل ذمی مسلماً عمداً دفع هو و ماله إلى أولياء المقتول و هم مخيرون بين قتله و استرقاقه، من غير فرق بين كون المال عينا أو دينا منقولاً أو لا، و لا بين كونه مساوياً لفاضل دية المسلم أو زائداً عليه أو مساوياً للدية أو زائداً عليها.

## أولاد الذمی القاتل أحرار

- مسألة ٥ أولاد الذمی القاتل أحرار لا یسرق واحد منهم لقتل والدهم،
- و لو أسلم الذمی القاتل قبل استرقاقه لم یکن لأولیاء المقتول غیر قتله.

## لو قتل الكافر كافرا و أسلم

- مسألة ٦ لو قتل الكافر كافرا و أسلم لم يقتل به، بل عليه الدية إن كان المقتول ذا دية.



## يقتل ولد الرشدة بولد الزنية

- . مسألة ٧ يقتل ولد الرشدة بولد الزنية بعد وصفه الإسلام حين تميزه و لو لم يبلغ،
- و أما في حال صغره قبل التميز أو بعده و قبل إسلامه ففي قتله به و عدمه تأمل و إشكال \*.
- \* بل لا إشكال في قتله به لأن ولد المسلم مسلم و إن كان من الزنا.

## لو قطع مسلم يد ذمي عمدا فأسلم

- و من لواحق هذا الباب فروع:
- منها- لو قطع مسلم يد ذمي عمدا فأسلم و سرت إلى نفسه فلا قصاص في الطرف و لا قود في النفس، و عليه دية النفس كاملة،
- و كذا لو قطع صبي يد بالغ فبلغ ثم سرت جنايته لا قصاص في الطرف و لا قود في النفس و على عاقلته دية النفس.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و منها- لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم ثم سرت فلا قود، و لا دية على الأقوى، و قيل بالدية اعتبارا بحال الاستقرار، و الأول أقوى،
- و لو رماه فأصابه بعد إسلامه فلا قود و لكن عليه الدية، و ربما يحتمل عدم اعتبارا بحال الرمي، و هو ضعيف،
- و كذا الحال لو رمى ذميا فأسلم ثم أصابه فلا قود، و عليه الدية.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- الثانية لو قطع يد حربي أو يد مرتد فأسلم ثم سرت فلا قود و لا دية
- لأن الجناية لم تكن مضمونة فلم يضمن سرايتها
- و لو رمى ذميا بسهم فأسلم ثم أصابه فمات فلا قود و فيه الدية و كذا لو رمى عبدا فأعتق و أصابه فمات أو رمى حربيا أو مرتدا فأصابه بعد إسلامه فلا قود و تثبت الدية لأن الإصابة صادفت مسلما محقون الدم.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- المسألة الثانية:
- لو قطع يد حربي أو يد مرتد فأسلم ثم سرت فلا قود قطعاً لما عرفت، بل ولا دية، لأن الجناية لم تكن مضمونة بقصاص ولا دية فلم تضمن سرايتها كالقطع بالسرقة والقصاص، وكذا في كل جناية غير مضمونة حال وقوعها فتجدد لها حال يضمن به ابتداءً لها.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و قد يحتمل ضمان الدية اعتبارا بحال الاستقرار، بل لعله لا يخلو من قوة، بناء على ما عرفت من تحقق عنوانها بنسبة القتل إليه و لو بالسراية المتولد من فعله،
- و يزيده تأييدا ما تسمعه من الحكم بالدية لو رماه بسهم حربيا فأصابه مسلما، ضرورة اتحاد السراية مع الإصابة في التوليد من فعله،
- و عدم الدية بسراية السرقة و القصاص لدليله، و إلا فلا منافاة بين الاذن في الجنائية مع الضمان بالسراية، بل لو قلنا بمنع جرحه المرتد على وجه يتحقق فيه ضمان للدية باعتبار تفويض قتله إلى الامام اتجه حينئذ اعتبار المقدار حال الاستقرار فيه كالمسألة السابقة.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و لو رمى ذميا بسهم فأسلم ثم أصابه فمات فلا قود فيه لعدم العمد إلى قتل المسلم و لكن فيه الدية تامة لصدق قتل المسلم.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و كذا لو رمى عبدا فأعتق و أصابه فمات في عدم القود و ثبوت دية الحر، لما عرفت أو عدم ظل دم امرء مسلم، بل ربما احتمل القود، لتحقق التكافؤ عند الجنائية مع تعمدتها و إن كان هو كما ترى.
- و لو رمى حربيا أو مرتدا فأصابه بعد إسلامه فلا قود أيضا و لكن تثبت الدية هنا لأن الإصابة صادفت مسلما محقون الدم و ربما احتمل العدم اعتبارا بحال الرمي، و هو ضعيف.



## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و منه يعلم وجه القود في السراية بعد إسلامه، اللهم إلا أن يكون الحكم إجماعياً بينهم، وإلا فالمتجه ما سمعت.
- و لو حفر بئراً فتردى فيه مسلماً كان مرتداً مثلاً عند الحفر وجب الضمان، لأن أول الجناية حين التردى، والله العالم.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- (١) أمّا عدم ثبوت القود بالإضافة إلى النفس، و القصاص بالنسبة إلى الطرف، فلما عرفت في الفرض المتقدم، لأنّه بعد عدم الثبوت في الذمّي يكون عدم الثبوت في الحربي و المرتدّ بطريق أولى.
- و أمّا عدم ثبوت الدية، فقد استدللّ له بأنّ الجناية لم تكن مضمونة بقصاص و لا دية، فلا توجب السراية ضمانها، كما إذا تحقق القطع لأجل السرقة أو القصاص، ثم سرى إلى النفس، حيث لا تكون الدية أيضاً ثابتة كالقصاص.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و لكنه ناقش فيه صاحب الجواهر بما يرجع إلى تحقق عنوانها بنسبة القتل إليه و لو بالسراية المتولدة من فعله، و أنه لا فرق بين هذا الفرض و الفرض الثاني الذي حكم فيه بثبوت الدية، لاتحاد السراية مع الإصابة في التوليد من فعله. قال: و عدم الدية بسراية السرقة و القصاص لدليله، و إلا فلا منافاة بين الإذن في الجناية مع الضمان بالسراية «١».

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و يؤيده أنه يمكن الحكم بعدم كون الجناية في المقام مأذوناً فيه، لأنَّ مهدورية دم الحربي أو المرتد بناء على ثبوتها إمّا مطلقاً أو بالنسبة إلى خصوص المسلمين كما سيأتي الكلام فيه لا تقتضي مشروعية قطع يده، خصوصاً بالإضافة إلى المرتد الذي يكون قتله بعنوان الحد لا بعنوان سلب الاحترام عنه، كما ربّما يحتمل، و عليه فبعد عدم مشروعية الجناية و ثبوت السراية المضمونة تثبت الدية.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و لكنه يدفعه مضافاً إلى ثبوت الفرق بين الفرضين لتوقف القتل على الرمي و الإصابة و هي الجزء الأخير منه، فإذا كانت الإصابة في حال الإسلام يصدق عنوان قتل المسلم الموجب لثبوت الدية، و هذا بخلاف المقام الذي كانت السراية في حال الإسلام أنه قد عرفت أن مرجع ضمان السراية إلى انضمامها إلى أصل الجناية، فإذا لم يكن أصل الجناية مضموناً فكيف يتحقق ضمان السراية. و إن شئت قلت: إنَّ القدر المتيقن من معقد الإجماع على ضمان السراية هي السراية في غير المقام، و هو ما كان أصل الجناية مضموناً، و عدم مشروعية الجناية أمر، و الضمان أمر آخر، كما هو ظاهر.

## لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و ممّا ذكرنا ظهر الحكم بثبوت الدية في الفرضين الأخيرين، كما أنه ظهر أن احتمال عدم ثبوت الدية في الفرض الثاني اعتباراً بحال الرمي في كمال الضعف.

## لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

• «٤» ٢٩ بَابُ حُكْمِ مَنْ قَتَلَ أَحَدًا وَهُوَ عَاقِلٌ ثُمَّ خَوْلَطَ أَوْ قَتَلَ فِي حَالِ الْجُنُونِ

• ٣٥١٧٩ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خُضْرٍ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ قَالَ: سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عٍ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا - فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَ لَمْ تَصِحَّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ - حَتَّى خَوْلَطَ وَ ذَهَبَ عَقْلُهُ ثُمَّ إِنَّ قَوْمًا آخَرِينَ - شَهِدُوا عَلَيْهِ بَعْدَ مَا خَوْلَطَ أَنَّهُ قَتَلَهُ - فَقَالَ إِنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ حِينَ قَتَلَهُ - وَهُوَ صَاحِبٌ لَيْسَ بِهِ عِلَّةٌ مِنْ فِسَادِ عَقْلِ قَتْلِ بِهِ - وَ إِنْ لَمْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ - وَ كَانَ لَهُ مَالٌ يُعْرَفُ دُفْعَ إِلَى وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ - الدِّيَّةُ مِنْ مَالِ الْقَاتِلِ - وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أُعْطِيَ الدِّيَّةُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ - وَ لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ.

## لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٦»
- (٥) - الكافي ٧ - ٢٩٥ - ١.
- (٦) - الفقيه ٤ - ١٠٦ - ٥١٩٨.
- وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص: ٧٣



لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «١».
- (١) - التهذيب ١٠ - ٢٣٢ - ٩١٥.

## لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

• «٣» ٦٨ بَابُ عَدَمِ ثُبُوتِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِقَتْلِ النَّاصِبِ وَ تَفْسِيرُهُ

• ٣٥٣٢٣ - ١ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ «٥» عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنِ الْمُؤْمِنِ - قَتَلَ رَجُلًا نَاصِبًا مَعْرُوفًا بِالنَّصَبِ عَلَى دِينِهِ - غَضَبًا لِلَّهِ تَعَالَى - يُقْتَلُ بِهِ فَقَالَ أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَقْتُلُونَهُ - وَ لَوْ رُفِعَ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ ظَاهِرٍ لَمْ يَقْتُلْهُ - قُلْتُ فَيَبْطُلُ دَمُهُ قَالَ لَا - وَ لَكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ وَرَثَةٌ - فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الدِّيَةَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ - لِأَنَّ قَاتِلَهُ إِنَّمَا قَتَلَهُ غَضَبًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَ لِلْإِمَامِ وَ لِذَيْنِ الْمُسْلِمِينَ.

## لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

- ٣٥٣٥٤ - ٣ - «١» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِنْ وَجِدَ قَتِيلَ بَارِضٍ فَلَاةً - أُدِّيتْ دَيْتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ - فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ يَقُولُ لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ.

## لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

• ٣٥٣٦٥ - ٦ - «٥» وَ عَنْهُ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ ع قَالَ: كَانَ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا لَمْ يُقِمِ «٦» الْقَوْمَ الْمُدَّعُونَ - الْبَيِّنَةَ عَلَى قَتْلِ قَتِيلِهِمْ - وَ لَمْ يُقْسِمُوا بِأَنَّ الْمُتَّهَمِينَ قَتَلُوهُ - حَلَّفَ الْمُتَّهَمِينَ بِالْقَتْلِ خَمْسِينَ يَمِينًا بِاللَّهِ - مَا قَتَلْنَاهُ وَ لَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا - ثُمَّ يُؤَدَّى الدِّيَّةَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ - ذَلِكَ إِذَا قُتِلَ فِي حَيٍّ وَاحِدٍ - فَأَمَّا إِذَا قُتِلَ فِي عَسْكَرٍ أَوْ سُوقِ مَدِينَةٍ - فَدَيْتُهُ تَدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَائِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

• (٥) - التهذيب ١٠ - ٢٠٦ - ٨١٢، و الاستبصار ٤ - ٢٧٨ - ١٠٥٤.

• (٦) - في المصدر - يقسم.

## لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ

- «١» ٦ بَابُ حُكْمِ الْقَاتِلِ خَطَأً إِذَا مَاتَ قَبْلَ دَفْعِ الدِّيَةِ وَأَنَّ مَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ فَعَاقِلَتُهُ الْإِمَامُ وَكَذَا ابْنُ الْمُلَاعَنَةِ
- ٣٥٨٥١ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ: فِي الرَّجُلِ إِذَا قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً - فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنَ الدِّيَةِ - أَنَّ الدِّيَةَ عَلَى وَرَثَتِهِ - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ فَعَلَى الْوَالِيِّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
- أَقُولُ: وَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحُكْمِ الثَّانِي «٣».

# لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ

• (٢) - التهذيب ١٠ - ١٧٢ - ٦٧٦.

• (٣) - تقدم في الحديث ١ من الباب ٢، و في الحديث ١ من الباب ٤ من هذه الأبواب.

•